

أثر استراتيجيات تنمية الموارد المالية في سياسات الائتمان المصرفي

دراسة تحليلية في مصرف الرشيد

بحث تقدم به

د. هاني حميد مشجل دجلة مهدي محمود

مدرس مدرس

دكتوراه محاسبة ادارية ماجستير ادارة الاعمال

المعهد التقني / الكوت المعهد التقني / الكوت

يتطلب الفكر الإستراتيجي المعاصر البحث والدراسة لتحديد الإستراتيجيات الملائمة عمل لعمل المصارف والتي تمكنها من المحافظة على موقعها في السوق ومواجهة التحديات التي تواجهها حاليا والمتوقعه مستقب ً لا .

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أثر إستراتيجيات تنمية الموارد المالية في سياسات الائتمان المصرفي . وقد تم جمع البيانات المطلوبه لغرض انجاز الجانب العملي من خلال اعتماد اسلوب الإستبانه الموزعه على (30) مديراً ومسؤو ً لإضمن مستويات إداريه مختلفه ، (Multi Linear) ولإجل اختبار الفرضيات المعتمدة في البحث أستخدم تحليل الإنحدار الخطي (10,0 .) وقد أثبتت نتائج التحليل قبول (0,05 , 0,01) وبمستوى معنويه (10,0 Regression) معظم فرضيات البحث.

واختتم البحث بجملة من والتوصيات والتي جاءت بناء على ما تم التوصل اليه من استنتاجات والتي نعتقد انه من خلالها يمكن الارتقاء بمستوى اداء المصارف العاملة في البلد ودعم موقعها التنافسي في السوق.

The recent strategic thought requires research and study to indicate the banks suitable which enable them to protect its location in the market and to face the challenges that appeared in the 20 – first century.

The research aims at shedding light upon the effect of financial resources growth strategic to a bank loan policy.

A questionnaire of (30) managers, with in different management levels , was used.

In order to test hypotheses, the present research has relied upon (Multiple Regression) to the influence being exerted at a level ranging between (0.01,0.05,0.10) The analysis of hypotheses also started a number of recommendation that might contribute in rising the standard of applying banking Iraqi sector to protect the organization competitive location in the market.

المستخلص

ABSTRACT

البابج الأول البحوث

(90)

تواجه المصارف العديد من التحديات في القرن الحادي والعشرين مما يتطلب اعتماد رؤيا إداريه ً تمكن من خلالها المحافظه على مستوى أدائها ومواجهة تلك التحديات باعتماد استراتيجيات تنمية الموارد المالية بتنمية الودائع الاولية والمشتقة وزيادة راس المال والحصول على القروض والتي تساهم في تحديد سياسات الائتمان المصرفي المتمثلة بتحديد حجم محفظة القروض وانواع القروض والشروط التي ينبغي الالتزام بها عند منح القروض.

وتأسيسا على ذلك يهدف البحث الى تحديد اثر استراتيجيات تنمية لموارد المالية للمصارف في سياسات الائتمان المصرفي . ولدراسة مشكلة تعاني منها المصارف ألا وهي

كيفية إختيار الإستراتيجيات الملائمة التي تسهم في تنمية الموارد الماليه وتوليد الطاقة الإستثمارية ووضع السياسات التي يمكن من خلالها المحافظة على موقع المصرف في سوق المنافسة في تقديم الخدمة المصرفية.

وتأتي أهمية البحث من خلال جعل الصناعة المصرفية في العراق قادرة على مواجهة التحديات التي تواجه المصارف وتزايد الابتكارات التكنولوجية في تقديم الخدمات المصرفية باستخدام استراتيجيات مناسبة لتنمية الموارد المالية وتحديد أثرها في سياسات الاقراضية التي من شأنها ان تسهم في دعم الاقتصاد الوطني.

ولتحقيق أهداف البحث تم تقسيمه إلى اربعة مباحث ، تضمن المبحث الأول منهجية البحث أما المبحث الثاني فقد تناول الدراسات النظرية لموضوع المبحث وتضمن المبحث الثالث تحليل نتائج البحث الميدانية وخصص المبحث الرابع لأهم الإستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها والتي تسهم في تنفيذ الطروحات النظرية لمشكلة البحث والإرتقاء بمستواه التطبيقي وزيادة الوعي الإستراتيجي في المصارف.

المقدمة

الباب الأول المبحث

(٩١)

المبحث الأول

منهجية البحث

أو لا - مشكلة البحث:

تواجه المصارف العديد من التحديات مما يتطلب إستخدام توجهات جديدة للمستقبل للمحافظة على مستوى أدائها وذلك من خلال إتباع إستراتيجيات لتنمية الموارد الماليه ووضع السياسات التي من شأنها أن تسهم في زيادة تلك الموارد لتوليد طاقه إستثماريه للمصرف والمحافظة على موقع المصرف في سوق المنافسة المصرفيه

ثانياً - هدف البحث:

يهدف البحث إلى معرفة أثر إستراتيجيات تنمية الموارد الماليه للمصارف في سياسات الإئتمان المصرفي وتحديد الإستراتيجيه المناسبه لتعزيز او المحافظه على المركز التنافسي للمصرف.

ثالثاً - أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من التحديات التي تواجه البنوك اليوم من عولمة صناعة الخدمات الماليه إلى تزايد المستحدثات والابتكارات التكنولوجية في تقديم الخدمات المصرفيه ، مما يتطلب إستخدام إستراتيجيات مناسبة لتنمية الموارد الماليه وتحديد أثرها في السياسات التي تسهم في دعم الإقتصاد الوطني في مجال الصيرفه التجاريه.

رابعاً - فرضيات البحث:

الفرضيه الرئيسة : تؤثر إستراتيجيات تنمية الموارد الماليه في سياسات الإئتمان المصرفي ولإثبات الفرضية الرئيسة تم تقسيمها إلى الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى : لإستراتيجية تنمية الودائع الأثر الإيجابي والمعنوي في □

سياسات الإئتمان.

الفرضية الفرعية الثانية : لإستراتيجية زيادة رأس المال الأثر الإيجابي والمعنوي في □
سياسات الإئتمان.

الفرضية الفرعية الثالثة : لإستراتيجية الحصول على القروض الأثر الإيجابي □
والمعنوي في سياسات الإئتمان.

الفرضية الفرعية الرابعة : لإستراتيجية تخفيض الإحتياطي القانوني الأثر الإيجابي □
والمعنوي في سياسات الإئتمان.

الباب الأول البحوث
(٩٢)

خامساً - أساليب جمع البيانات:

أ - الجانب النظري : أعتد للحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالجانب النظري على المتوفر والمتاح من المصادر العربية والأجنبية.

ب - الجانب العملي : في إطار الجانب العملي أعتدت الإستبانة التي صممت بالشكل الذي يخدم هدف وفرضيات البحث حيث تضمنت (١٧) سوًا لا موزعة على متغيرات البحث مستفيدين بالإجابة على الإستبانة وقد أعتدت الطروحات الفكرية المتوافره (Likert) من مقياس ليكرت في صياغة الأسئلة.

ج - التحليل الإحصائي : لغرض اختبار أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة بإستراتيجيات تنمية الموارد الماليه بالمتغيرات المعتمدة والمتمثلة بسياسات الإئتمان ، ثم إستخدام تحليل الإنحدار لتحليل تأثير متغيرات في متغير واحد أو مجموعة متغيرات (The Regression Analysis Multiple Regression) .أخرى تم إستخدام

سادساً - وصف مجتمع وعينة البحث:

أ - وصف مجتمع البحث:

تأسس مصرف الرشيد بموجب القانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٨٦ وأصبح شركه عامه □
بموجب قانون الشركات العامه رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتم إصدار شهاده تأسيسيه
١٩٩٨ وقد حدد نظامه الداخلي رقم (٧) لسنة ١٩٩٨ / ٣ / كشركة عامه بتاريخ ٩
أهدافه في المساهمه في دعم الإقتصاد الوطني في مجال الصيرفه التجاريه وإستثمار
الأموال وتقديم التمويل لمختلف القطاعات وفق خطط التنميه والقرارات التخطيطيه.

١٩٩٩ تمت زيادة رأسمال المصرف من (٢٠٠ مليون دينار / ٦ / بتاريخ ٢٠ □
إلى) مليار دينار (من إحتياطيات المصرف ودون أن تتحمل الخزينه العامه للدولة أية
إعتبارات ماليه.

للمصرف (١٥٢) فرعًا ومكتبًا منها (٥٢) فرعًا و (١٩) مكتبًا في بغداد و □ (

٧٧ (فرعا و) ٤ (مكاتب خارج بغداد .

٦٨٩٤ (منتسبا) . بلغ عدد منتسبي المصرف في نهاية ١٩٩٩ □

يعمل وفق الهيكل التنظيمي المنصوص عليه في نظامه الداخلي رقم (٧) لسنة ١٩٩٨ □

الباب الاول..... البحوث
(٩٣)

ب - وصف عينة البحث : تم تحديد عينة من المجتمع الموصوف في اعلاه ووجهت إليهم الإستبانة وهم مدرء الفروع بما فيهم أعضاء مجلس الإدارة وقد تم توزيع (٣٠) إستبانة بشكل مباشر وقد إستردت جميعها . كما روعي تحديد المواصفات الشخصية المهنية لمعرفة المستوى العلمي لعينة البحث والجدول الآتي يظهر المواصفات والنسب لعينة البحث:

الموقع الوظيفي عضو مجلس إداره ٣

مدير فرع ٢٧

المجموع ٣٠

مدة الخدمة ١ ٥ ٥ ٥

٦ ٣ ١٠ ١٢

١١ ٦ ١٥ ٦

١٦ ٤ ٢٠ ٤

٢١ ٢ ٣٠ ٢

المجموع ٣٠

التحصيل الدراسي دكتوراه أو ماجستير ٥

بكالوريوس ١٢

دبلوم / معهد ١٣

المجموع ٣٠

(توزيع عينة البحث حسب الموقع والخدمة والتحصيل الدراسي)

Reliability: سابقا - إختبار الثابت

قبل اعتماد الإستبانة بصيغتها النهائية تم توزيعها على Retest-Test : إعادة الإختبار □

عينة مؤلفة من (١٥) شخص ممن شملتهم عينة البحث وقد تم إختيارهم بصورة عمدية

وتبين إن هناك وضوحا نسبيا من فقراتها لعدم وجود إستفسارات وبعد مرور (٥) أيام

بين (Person) تم توزيع الإستبانة على نفس الأشخاص وتم إستخراج معامل الإرتباط

الإجابيتين وقد بلغ (٨٧,٠) وهدت هذه الدرجة كافية لإعطاء الإستبانة صفة الثبات

والصلاحيه في جميع البيانات موضوع البحث.

الباب الاول..... البحوث

(٩٤)

لتحديد درجة التجانس والإتساق بين فقرات الإمتحانه Gronbach Alpha : إختبار □
ومدى تعبيرها عن موضوع البحث ، تم إعتقاد معامل الفاكرونباخ لمتغيراتها وقد كانت
كالآتي :

Gronbach AI. نوع المتغيرات عدد الأسئلة

المتغيرات المستقلة لإستراتيجيات تنمية الموارد الماليه ٨٥,٠

المتغيرات المعتمده لسياسات الإئتمان ٨٢,٠

المبحث الثاني

إستراتيجيات تنمية الموارد الماليه وسياسات الإئتمان المصرفي

او لا : إستراتيجيات تنمية الموارد الماليه:

مفهوم الإستراتيجية : وردت في أدبيات الإدارة الإستراتيجية تعاريف عديدة لمفهوم
إلى إنها " الأفكار والخطط والأفعال : Pitts & Lie , 1996) الإستراتيجية فيشير (36
المستخدمة لمساعدة المنظمة والأفراد على النجاح في مساعيهم وهي تصمم أساساً للحصول
على إنها " عملية خلق وضع متفرد للشركة : Porter,1996) على ميزه تنافسيه " ويؤكد (62
، ذي قيمة لعملائها من خلال تصميم مجموعة أنشطة مختلفه عما يؤدي المنافسون " ، كما يؤكد
على إنها " خطه للتفاعل مع البيئه التنافسيه لإنجاز أهداف المنظمة (37 : Daft, 2001 .
وفي مجال تنمية الموارد الماليه للمصرف توجد العديد من الإستراتيجيات يحددها
١١٦ (بالآتي) : : هندي ، ١٩٩٦

١ . إستراتيجية تنمية الودائع:

الوديعة : هي إتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغ من النقود بوسيلة من وسائل الدفع ويلتزم
لمصرف برد هذا المبلغ المودع عند الطلب أو حين يحين أجله ولتنمية الودائع هناك
إستراتيجيات عديده منها:

إستراتيجية تنمية الودائع الأوليه أو الأساسيه : وهي تلك الودائع التي حصل عليها □
المصرف أما نقدًا أو بشيكات ويمكن تنمية تلك الودائع بالمنافه السعريه كما يمكن تنميتها
من منافسه غير السعريه ، أي المنافسه التي تقوم على تقديم خدمات جيدة بأسعار تنافسيه.
(Furash , 1983 : 55) .

الباب الأول..... البحوث
(٩٥)

إستراتيجية توليد الودائع المشتقه : الناتجة عن إبداع العميل المقترض من المصرف جزء □
من قيمة القرض في حسابه الجاري لدى نفس المصرف.

٢ . إستراتيجية زيادة رأس المال:

رأس المال " هو قيمة الأسهم العاديه مضافاً إليها الإحتياطيات التي تمثل أرباحاً متولده من

أعوام سابقة ثم قرر المصرف إحتجازها ، والذي يتحدد على ضوء تقييم لوجهات نظر الملاك والبنك المركزي ، وتمثل الارباح المحتجزة زيادة كافية للقوة الاستثمارية للمصرف على اساس انها لا تخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني.

٣. إستراتيجية الحصول على القروض : ومن أبرز مصادر الإقتراض :

الإقتراض من البنوك التجارية وهو يأخذ عادة صور من اهمها اقتراض الاحتياطي □
الفائض وشراء شهادات الابداع التي يصدرها المصرف بواسطة مصرف
والاقتراض بمقتضى اتفاق اعادة الشراء حيث يقوم : (Young , 1983) اخر (82) .
النصرف ببيع اوراق مالية الى مصرف اخر على ان يقوم المصرف باعادة شراء تلك
: (Vanhorn , 1989) الاوراق في ما بعد بسعر يتم الاتفاق عليه مقدماً (414) .

: (Welshans & Melicher , 1984) . الإقتراض من البنك المركزي □ (393)

الإقتراض من سوق رأس المال : يتمثل في قروض طويلة الاجل يلجأ اليها المصرف □
لتدعيم طاقته الاستثمارية ولتدعين راس المال ، اذ تعتبر هذه القروض بمثابة خط دفاع
للمودعين وذلك على اساس انها غالباً ما تكون مضمونة برهن أي من اصول
: (Silverberg , 1969) .المصرف (300)

٤. إستراتيجية تخفيض الإحتياطي القانوني أو الإلزامي:

عادة ما تنص التشريعات على ضرورة إحتفاظ البنوك بحد أدنى من الودائع لدى البنك
١٤٣ (أن البنك المركزي يستخدم فكرة : المركزي كاحتياطي قانوني ، ويشير) هندي ، ١٩٩٩
الاحتياطي القانوني للتحكم في حجم الأموال المتاحة للإستثمار مما يمكنه من التحكم في حجم كمية
(Money Supply) . النقود المطروحة للتداول

الباب الأول البحوث
(٩٦)

ثانياً : سياسات الإئتمان المصرفي:

Bank Loan Policy أ السياسه الإقراضيه

ضمن المنظور الإداري مرشداً عامًا للعمل يوضح (Policy) تعد السياسه

١٢ (، وهي تعني " مجموعة : إستجابات المنظمة لمشاكل وحالات محددة) سعيد ، ١٩٩٦
المباديء والمفاهيم التي تضعها الإدارة العليا في المنظمة لكي تهتدي بها المستويات الوسطى
والدنيا عند وضع خططها ، ويسترشدها بها المدراء عندما يتخذون قراراتهم في نشاطهم التشغيلي "
(٩٥ .) : الشماع ، ١٩٩١

ويشير (سعيد) إلى إن " السياسه الإئتمانية هي إطار عام ومعايير محدده يسترشدها بها
مسئولو الإئتمان عند إتخاذهم للقرارات الخاصه بمنح الإئتمان أو عدم منحه بالإضافة إلى كونها
أداة تساعد في تحديد وتخطيط أهداف الإئتمان والرقابة عليه . " ولأن القروض تشكل نوعاً من

أنواع الإئتمان عليه فإن السياسه الإقراضية تعرف بإنها " إطار يتضمن مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية تزود بها إدارة الإئتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض كضمان المعالجة الموجزة للموضوع الواحد ، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة وتوفير المرونة الكامنة (١٢٩٠ : في إتخاذ القرارات) حنفي ، ١٩٨٨

٤٨ (إلى إن سياسة الإقراض تهدف إلى تحقيق عدة : كما يشير) مختار ، ١٩٩٣
أغراض في مقدمتها:

١. سلامة القروض.

٢. تنمية أنشطة المصرف.

٣. تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض.

إلى ضرورة مساهمة تلك السياسات في جذب قدر : (Jacob , 1984) وبيضيف(212)
ملائم من القروض.

ب عناصر السياسه الإقراضيه : يمكن تبويب عناصر السياسه الإقراضيه كالآتي :

إلى إن حجم : (Jessup , 1980) ١ . تحديد حجم محفظة القروض : بشير(195)

المحفظة يتحدد على أساس موقع المصرف وحجمه والبيئه التنافسيه التي يعيش فيها ،

على إن لا تزيد النسبه الكليه لحجم القروض : (Rose et al , 1993) كما يؤكد(304)

عن نسبه معينه من الموارد المتاحة والتي تتمثل أساساً في الودائع والقروض ورأس

٢٠٩ (فيشير إلى إن تقوم إدارة المصرف بتحديد : المال . أما) رشيد وآخرون ، 19٩٩

الباب الأول..... البحوث
(٩٧)

حجم الأموال الممكن إقراضها بعد الأخذ بعين الإعتبار عدد من التغييرات في هذا المجال

كحجم الودائع والنقدية الواجب الاحتفاظ فيها لمقابلة طلبات السحب والنفقات الأخرى والنسب

والمعدلات التي يحددها البنك المركزي بخصوص حدود الإئتمان القصوى.

٢ . تحديد تشكيلة محفظة القروض : نظراً لتعدد أنواع القروض وإختلاف تصنيفاتها فإنه لا يكفي

أن تتحدد السياسه الإقراضية بالحجم الكلي للقروض ، بل لا بد من تحديد التشكيلة المناسبة

لأنواع تلك القروض فمن المعروف إن تنوع مجالات الإستثمار وتوزيع المخاطر يؤديان إلى

تقليل نسبة المخاطرة التي يتحملها المصرف ، ومن هنا تحدد سياسة الإقراض المدى الذي

إلى إن : (Makinen , 1981) سيذهب إليه المصرف في تنوع إستثمارته ويشير(32)

التنوع في القروض هو درجة إستجابة الأشخاص للظروف المحيطة التي تكون مختلفة

وبالتالي يكون إتجاه المخاطرة الإئتمانية مختلفاً بحسب تنوع المقترضين ويؤكد) هندي ،

٢١٩ (إلى وجود إستراتيجيات عديدة للتنوع فهناك التنوع وفق تاريخ الإستحقاق 19 : ٩٩

حيث توجد القروض القصيرة الأجل والطويلة الأجل ، والتنوع على أساس الموقع الجغرافي

للنشاط الذي يوجه إليه القرض وأخيرًا التوزيع على أساس طبيعة نشاط العميل داخل كل قطاع.

إلى ضرورة أن تنص : (Robichek et al , 1976) ٣ .ملفات القروض : يشير 324 (سياسات الإقراض على الحصول على ملخص دوري عن موقف العميل في علاقته مع المصرف وتخصيص ملف لكل عميل يتضمن سجل تاريخي عن مدى التزامه بالإتفاق مع المصرف.

٤ .صلاحيات الأقرض : أما عن إشكال تفويض السلطة في عملية الإقراض ١٥٤ (بأنه قد يكون كاملاً لا أو مقيد وقد يكون لفرد أو لجنة أو : فيوضحها) عساف ، 19٧٦ فيشير إلى إنه ينبغي أن تحدد سياسات : (Rose , 1993) مجموعات عمل . أما 307 (الإقراض المستويات الإدارية التي تقع على عاتقها مسؤولية إتخاذ قرار الموافقة على منح القرض بما يضمن عدم ضياع وقت الإدارة العليا.

٥ .شروط الإقراض : تضع بعض المصارف حد أقصى لحجم الإئتمان الذي تقدمه إلى العميل الواحد كما ينبغي أن تنص سياسة الإقراض على حد أقصى لتاريخ إستحقاق القروض ، وعادة ما تنص السياسة الإقراضية على الظروف التي ينبغي فيها مطالبة العميل بتقديم رهونات لضمان القرض وأنواع الأصول التي يمكن قبولها ، ونسبة القرض إلى قيمة الأصل

الباب الأول البحوث

(٩٨)

المرهون والتي تتفاوت بتفاوت طبيعة الأصل ، ومدى تعرض قيمته السوقية للتقلب والإجراءات التي ينبغي إتخاذها إذا ما إنخفضت القيمة السوقية للأصل المرهون (٦٨ :Bibler ,1982).

٦ .متابعة القروض : ينبغي أن تشمل سياسة الإقراض على تعميم نظام كامل للرقابه الصارمه ٢١٢ (على ضرورة متابعة القروض التي تم : على القروض ، ويشير) هندي ، 19٩٩ تقديمها لإكتشاف أي صعوبات محتملة بما يسمح بإتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت على ضرورة أن تنص السياسه على حد : (Jessup , 1980) المناسب ، ويؤكد 207 (أقصى للتأخير الذي يبغي أن تتخذ إجراءات معينة تنص عليها السياسه بما يضمن مستحقات المصرف أو الجانب الأكبر منها.

المبحث الثالث

تحليل نتائج البحث الميدانيه ومناقشتها

إختبار صحة فرضيات البحث وتحديد أثر إستراتيجيات تنمية الموارد الماليه في سياسات (Multiple Liner Regression) الإئتمان ، ثم إستخدام أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد تم إستخراج نتائج الأثر وقد ظهرت النتائج الآتية (Statgraph) :وبإستخدام برنامج الحاسبه

١ أثر إستراتيجيات تنمية الموارد الماليه في سياسة تحديد حجم محفظة القروض:
بإعتماد رموز المتغيرات المشار إليها في الجدول رقم (1) والتي تتعلق بإستراتيجيات
تنمية الموارد الماليه التي تمثل المتغيرات المستقله:

الباب الاول.....البحوث
(٩٩)

(جدول رقم 1)

إستراتيجيات تنمية

الموارد الماليه

رمز

المتغير المضمون

تسعى الإدارة إلى تنمية الودائع الأوليه X1 .

تسعى الإدارة إلى تنمية الودائع المشتقه X . إستراتيجية تنمية الودائع 2

تسعى الإدارة إلى جذب الودائع من خارج القطر X3 .

تسعى الإدارة لزيادة رأس المال من خلال إضافة الأرباح الإحتياطية المحتجزه في X4
المصرف إلى قيمة أسهم العميل.

تسعى الإدارة للأكتتاب بالأسهم بواسطة مودعي نفس المصرف X5

إستراتيجية زيادة رأس

المال

تسعى الإدارة للأكتتاب بالأسهم بواسطة مودعي مصرف آخر X6 .

تسعى الإدارة للإقتراض من المصارف الأخرى X7 .

تسعى الإدارة لشراء شهادات الإيداع التي تصدرها المصارف الأخرى X . إستراتيجية الحصول 8

على القروض

X9

يقوم المصرف ببيع أوراق ماليه إلى مصرف آخر على أن يقوم المصرف البائع

بشراء هذه الأوراق فيما بعد بسعر متفق عليه مقدماً.

تسعى الإدارة للأحتفاظ بحد أدنى من الودائع لدى البنك المركزي العراقي X10 .

إستراتيجية تخفيض

X الأحتياطي القانوني 11

يحق للمصرف الإحتفاظ برصيد أقل من الإحتياطي القانوني خلال فترة مراجعة

البنك المركزي لأرصدة المصارف التجاربه لديه على أن يتم تعويض ذلك في فترة

الإحتياطي التاليه برصيد يزيد عن الإحتياطي السابق.

(المتغيرات المستقله لإستراتيجيات تنمية الموارد الماليه)

الباب الاول.....البحوث
(١٠٠)

(جدول رقم ٢)

رمز

المتغير المضمون

Y1

تسعى الإدارة لتحديد حجم محفظة القروض على أساس موقع المصرف وحجمه وبيئته التنافسيه.

تسعى الإدارة إلى تحديد أنواع القروض للوصول إلى التشكيله Y2 المناسبة لتنوع الإستثمارات وتنوع المخاطر التي يتحملها المصرف. تسعى الإدارة للإحتفاظ بملف يتضمن ملخص دوري عن مواقف Y3 العميل.

Y4

تسعى الإدارة لتحديد مستويات المسؤوليه أو الأشخاص المخولين صلاحية منح القروض. تنص السياسه الإقراضيه للمصرف على شروط ينبغي الإلتزام بها Y5. السياسات الإئتمانية

Y6

تشمل سياسة الإقراض على توفر نظام كامل للرقابه الصارمه على القروض.

(المتغيرات _____ المعتمده للسياسات الإئتمانيه)

أ أثر إستراتيجية تنمية الودائع في السياسات الإئتمانية:

يتضح من واقع النتائج التي يظهرها الجدول رقم (٣) الخاص بنتائج تحليل الأثر للمتغيرات المستقله لإستراتيجية تنمية الودائع بالمتغيرات المعتمده للسياسات الإئتمانيه الآتي:
إن سعي الإداره إلى تنمية الودائع الأوليه أثر بشكل إيجابي ومعنوي في تحديد أنواع القروض وتنوع المخاطر ، والإحتفاظ بملف لكل عميل ، وتحديد مستويات المسؤوليه للأشخاص المخولين صلاحية منح القروض ، وتوفير نظام كامل للرقابه الصارمه.
إثر سعي الإدارة إلى تنمية الودائع المشتقه بشكل إيجابي ومعنوي في تحديد حجم محفظة القروض ، أنواع القروض ، مستويات المسؤوليه ، شروط يجب الإلتزام بها ومن توفر نظام كامل للرقابه.

أثر سعي الإداره لجذب الودائع من خارج القطر بشكل إيجابي ومعنوي في الإحتفاظ بملف يتضمن ملخص دوري عن العميل وتحديد مستويات المسؤوليه.

البابج الأول البحوث

(١١٠)

(جدول رقم ٣)

المتغيرات

المعتمده الأثر السياسات الإئتمانيه جدول رقم)

(٣

الإستراتيجيه المتغيرات

المستقله

Y6 Y5 Y4 Y3 Y2 Y1

٠٣,٠ الأثر ٠٧,٠ ٣١,٠ ٤٤,٠ ١٧,٠ ٣٩,٠

X1

٦٧,٠ المعنويه ٤٩,٠ ٠٤,٠ *٠٠,٠ *٠٩,٠ *٠٠,٠*

٣٨,٠ الأثر ٥٤,٠ ٢٥,٠ ١٢,٠ ١٤,٠ ٢٣,٠

X2

٠٢,٠ المعنويه * ٠٦,٠ * ٠٨,٠ * ٠٤,٠ * ٥٣,٠ ٠٧,٠*

٠١,٠ الأثر ٠٥,٠ ٣٩,٠ ١٧,٠ ٠٩,٠ ٠٤,٠

تتمية الودائع

X3

٥٢,٠ المعنويه ٨٧,٠ ٠٠,٠ * ٠٩,٠ * ٥٥,٠ ٦١,٠

٠١,٠ الأثر ١٤,٠ ٣٥,٠ ٥٢,٠ ٢١,٠ ١٨,٠

X4

٦٠,٠ المعنويه ٥٣,٠ ٠٧,٠ * ٠٠,٠ * ٠٢,٠ * ٢١,٠

٤٩,٠ الأثر ٢٥,٠ ٢٦,٠ ٢٢,٠ ١٥,٠ ١٣,٠

X5

٠٢,٠ المعنويه * ٠٨,٠ * ٠٢,٠ * ٠٤,٠ * ٨٧,٠ ١١,٠

٥٥,٠ الأثر ٢٣,٠ ٠١,٠ ٢٣,٠ ٠٤,٠ ٣٣,٠

زيادة رأس

المال

X6

٠١,٠ المعنويه * ٠٧,٠ * ٠٠,٠ * ٠٢,٠ * ٦٠,٠ ٣٩,٠

٣٥,٠ الأثر ٥٤,٠ ٢٢,٠ ٣٣,٠ ٥٢,٠ ١٢,٠

X7

٠٤,٠ المعنويه * ٠١,٠ * ٠٩,٠ * ٠٢,٠ * ٠٠,٠ * ٠٤,٠*

١٢,٠ الأثر ٥٢,٠ ٥٨,٠ ٤٩,٠ ٠٤,٠ ٠٢,٠-

X8

٠٦,٠ المعنويه * ٠٠,٠ * ٠٨,٠ * ٠٠,٠ * ٣٢,٠ ٩٨,٠

١٤,٠ الأثر ١٨,٠ ٣١,٠ ٣٢,٠ ٢٤,٠ ٢٨,٠

الحصول على

القروض

X9

٥٣,٠ المعنويه ٢١,٠ ٠٣,٠ * ٠٢,٠ * ٠٩,٠ * ٠٣,٠*

٠٣,٠ الأثر - ١١,٠ ١٣,٠ ٨٢,٠ ٥١,٠ ٤٣,٠

X10

٩٧,٠ المعنويه ٤٢,٠ ٣٢,٠ ٠٣,٠ * ٠٠,٠ * ٠٤,٠*

٠٤,٠ الأثر ١٥,٠ ٠٦,٠ ١٢,٠ ٢٤,٠ ٢١,٠

تخفيض

الإحتياطي

X القانوني 11

* ٠٢,٠ * ٠٨,٠ ٧٨,٠ ٨٠,٠ ٤٠,٠ م. المعنويه ٨٩,٠

(أثر إستراتيجيات تنمية الموارد الماليه في السياسات الإئتمانيه)

(ملاحظه * : معنوي : تحت مستوى المعنويه) ٠٥,٠ ، ٠١,٠ ، ١٠,٠

الباب الاول..... البحوث

(١٠٢)

ومن ذلك نستنتج :

أو لا : بلغ عدد التأثيرات الإيجابية المعنويه للمتغيرات المستقله لإستراتيجية تنمية الودائع في (المتغيرات المعتمده للسياسات الإئتمانيه) ١١ (ويمثل ما نسبته) ٦١ (% من إجمالي) ١٨ علاقته.

ثانياً : ثبت بالإمكان قبول الفرضيه الفرعيه الأولى التي تشير إلى إن (لإستراتيجية تنمية الودائع الأثر الإيجابي والمعنوي في سياسات الإئتمان.)

ب أثر إستراتيجية زيادة رأس المال في السياسات الإئتمانية:

بإعتماد رموز المتغيرات المشار إليها في الجدول (٢) ظهرت نتائج التحليل للمتغيرات المستقلة لإستراتيجية زيادة رأس المال بالمتغيرات المعتمده لسياسات الإئتمان كما مشار إليها في الجدول (٣) وهي:

إن سعي الإدارة إلى لزيادة رأس المال من خلال إضافة الأرباح الإحتياطييه المحتجزه □ إلى قيمة أسهم العميل ، له الأثر الإيجابي والمعنوي في سعي الإدارة بملف العميل وتحديد مستويات المسؤوليه والإلتزام بشروط تنص عليها السياسه الإقراضيه.

أثر سعي الإدارة للأكتتاب بالأسهم بواسطة مودعي نفس المصرف بشكل إيجابي □ (ومعنوي مع) ٤ (من المتغيرات المعتمده لسياسات الإئتمان.

إن سعي الإدارة للأكتتاب بالأسهم بواسطة مودعي مصرف آخر أثر بشكل إيجابي □ (ومعنوي في) ٤ (أيضاً من المتغيرات المعتمده للسياسات الإئتمانيه.

ومن ذلك نستنتج :

أو لا : بلغ عدد التأثيرات الإيجابية المعنويه للمتغيرات المستقله لإستراتيجية زياده رأس المال (والمتغيرات المعتمده لسياسات الإئتمانيه) ١١ (ويمثل ما نسبته) ٦١ (% من) ١٨ علاقته.

ثانياً : بالإمكان قبول الفرضيه الثانيه والتي تشير إلى (إن لإستراتيجية زيادة رأس المال الأثر

الإيجابي والمعنوي في سياسات الإئتمان.) (ج أثر إستراتيجية الحصول على القروض من السياسات الإئتمانية

:

من واقع النتائج التي ظهرت في الجدول (٣) بعد تحليل أثر المتغيرات المستقلة لإستراتيجية الحصول على القروض بالمتغيرات المعتمده للسياسات الإئتمانية ظهر الآتي:
أثر سعي الإدارة للإقتراض من المصارف الأخرى بشكل إيجابي ومعنوي بكافة
المتغيرات للسياسات الإئتمانية.

أثر سعي الإدارة لشراء شهادات الإيداع التي تصدرها لمصارف الأخرى ب (٤) من
المتغيرات المعتمده للسياسات الإئتمانية من مجموع (٦) متغيرات.

أثر قيام المصرف ببيع أوراق ماليه إلى مصرف آخر بشكل إيجابي ومعنوي ب (٤)
(من المتغيرات المعتمده للسياسات الإئتمانية من مجموع (٦) متغيرات أيضاً.

ومن ذلك نستنتج :

أو لا : بلغ عدد التأثيرات الإيجابية للمتغيرات المستقلة للحصول على القروض بالمتغيرات
(المعتمده لسياسات الإئتمانية (١٤) ويمثل ما نسبته (٧٧ %) من إجمالي (١٨)
علاقه.

ثانياً : تبين بالإمكان قبول الفرضيه الثالثه والتي تشير إلى (إن إستراتيجية الحصول على
القروض الأثر الإيجابي والمعنوي لسياسات الإئتمان.)

د أثر إستراتيجية تخفيض الإحتياطي القانوني بسياسات الإئتمانية:

أظهرت نتائج تحليل الأثر الوارد في الجدول (٣) للمتغيرات المستقلة لإستراتيجية تخفيض
الإحتياطي القانوني بالمتغيرات المعتمده لسياسات الإئتمان الآتي:

أثر سعي الإدارة بالإحتفاظ بحد أدنى من الودائع لدى البنك المركزي بشكل إيجابي
ومعنوي ب (٣) متغيرات من مجموع (٦) متغيرات معتمده لسياسات الإئتمان

أثر متغير (بحق للمصرف الإحتفاظ برصيد أقل من الإحتياطي القانوني خلال مدة
مراجعة البنك لأرصده المصارف بشكل إيجابي ومعنوي ب (٢) فقط من المتغيرات

(المعتمده لسياسات الإئتمان البالغه) ٦

الباب الأول..... البحوث
(١٠٤)

ومن ذلك نستنتج :

أو لا : بلغ عدد التأثيرات الإيجابية المعنويه للمتغيرات المستقلة لإستراتيجية تخفيض الإحتياطي
القانوني بالمتغيرات المعتمده لسياسات الإئتمان (٥) ويمثل ما نسبته (٢٨ %) من
إجمالي (١٨) علاقه.

ثانياً : تبين عدم إمكانية قبول الفرضيه الفرعيه الرابعه والتي تشير إلى (إن إستراتيجية تخفيض
الإحتياطي القانوني الأثر الإيجابي والمعنوي في سياسات الإئتمان.)

الباب الأول..... البحوث

- ١ - تواجه _____ المصارف المحلية العديد من التحديات مثل تداعيات العولمة وصناعة الخدمات المالية والإستغناء المتزايد عن دور الوساطة المالية ، وتزايد المستحدثات والمبتكرات التكنولوجية . لذا ينبغي على إدارة المصارف تنمية الموارد المالية من خلال إتباع إستراتيجيات تتلائم مع تلك التحديات.
- ٢ - إعتتماد إستراتيجيات تنمية الموارد المالية الممكنة بتنمية الودائع الأولية والمشتقة وزيادة رأس المال والحصول على القروض من داخل وخارج القطر يساهم في إتباع سياسات لجذب القروض وتنمية أنشطة المصرف.
- ٣ - إن لكل مصرف سياساته الخاصه بالإقراض والتي تعتمد من قبل الإدارة العليا للمصرف والتي يجب أن تكون مرنة وغير جامده بحيث تبحث في العموميات ولا تدخل في التفاصيل المقيد للحرکه والعمل.
- ٤ - أظهرت نتائج التحليل للبيانات الإحصائية وإستقصاء آراء العينه الآتي :
- إتباع إستراتيجية تنمية الودائع أثر بشكل إيجابي ومعنوي بسياسات الإئتمان التي يتبعها المصرف
- إنتهاج إستراتيجية زيادة رأس المال أثر أيضاً بشكل إيجابي ومعنوي بسياسات الإئتمان المصرفي
- تؤثر إستراتيجية الحصول على القروض بشكل إيجابي ومعنوي بسياسات الإئتمان المصرفي.
- إن تخفيض الإحتياطي القانوني لا يؤثر في سياسات الإئتمان المصرفي بشكل كبير .

الاستنتاجات

الباب الأول..... البحوث

- ١ - يتعين على إدارات المصارف متابعة متغيرات البيئه لمواجهة التحديات من خلال إختيار الإستراتيجيات الماليه المناسبه.
- ٢ - ينبغي لإدارات المصارف أن تكثف جهودها لزيادة إدراك ووعي العاملين في المصارف بأن ما هو خير للإقتصاد هو خير للمصارف وما يضر بالإقتصاد سوف يلحق الضرر بالمصارف أيضاً.
- ٣ - إستمرار إدارة المصرف بإنتهاج إستراتيجيات تنمية الموارد الماليه وإتباع سياسات الإئتمان الملائمه لكي يحافظ المصرف على مستوى أدائه.
- ٤ - إستخدام أنظمة معلومات حديثه لإدارة المصرف والمحافظة على موقعه أمام المصارف

الأخرى.

- ٥ - عند وضع سياسات الإئتمان بحيث تسهم في خلق الودائع وإصدار أسهم جديده وزيادة رأس المال واحتجاز المزيد من الأرباح والحصول على المزيد من الإئتمان.
- ٦ - من الإتجاهات الحديثه لتنمية موارد المصرف الماليه هو إتباع إستراتيجية تنمية الودائع التي تعتبر من أكثر مصادر الموارد خصوية وأقلها كلفة والتي يمكن أن تزداد من خلال تقديم مزايا للمودعين.
- ٧ - العمل بإتجاه زيادة خبرة وكفاءة موظفي المصرف في مجال القروض.

التوصيات

البابج الأول..... البحوث

(٠٧١)

المصادر العربية :

١. حنفي ، عبدالغفار و أبو قحف ، عبدالسلام ، " تنظيم وإدارة البنوك . " الإسكندريه : المكتب العربي الحديث ، ١٩٨٧
٢. رشيد ، د . عبدالمعطي رضا " إدارة الإئتمان . " عمان : دار وائل للنشر ، ١٩٩٩
٣. سعيد عبدالسلام لفته ، " المخاطر الإئتمانية وأثرها في السياسه الإقراضيه . " اطروحة دكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦
٤. الشماع ، خليل محمد حسن ، مبادئ الإدارة مع التركيز على إدارة الأعمال " بغداد ، مطبعة الخلود ، ١٩٩١
٥. مختار ، إبراهيم ، " التمويل المصرفي منهاج لإتخاذ القرارات " ، القاهره ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٩٣
٦. هندي ، د . منير إبراهيم ، " إدارة البنوك التجاربه " ، الإسكندريه ، المكتب العربي الحديث ، ١٩٩٩.

المصادر غير العربية:-

1. Bibler , R. , “ What Banker Need To Know “ , Banking Journal (March , 1982 , 68-71) .
2. Campbell C. and Campell R. An Introduction to money and banking . (4th ed). Illinois: the Dryden,1981
3. Daft R. L. , “ Organization Theory And Design “ , West Pub. U. S. A. , 2001.
4. Tacob , B. , “ An Introduction to Banking “ , London : Hiot , Rinehart and Winston,1984 .
5. Jessup , Poulf , “ Modern Bank Management “ , Minn: West Pub. 1980
6. Makinen , Gaile E. “ Money , Banking And Economic Activity “ . (N. Y. Academic Press , 1981) .
7. Pitts , R. A. & Lei , “ Strategic Mangement Building And Sustaiuaing

- Competitive Advantages “ , West Pub. Co. New Yourk , 1996 .
8. Porter , M. “ What Strategy “ H. B. R. , Nov. Dec , PP 61 – 86 , 1996 .
9. Robichek , A.Coleman , and Hampel G.Management of Financial
Institution (3nd ed) . Illinois : Dryden press ,1976 .

المصادر

البابج الاول البحوث
(١٠٨)

- 10.Rose , P. Kolari , J. And Fraser, D. , “ Financial Inisitutions “ ,(4th ed.) ,
Boston : Homewood , 1993 .
11.Sivlerbery S. , “ Bank Debenture Financing “ , A Comparison Of
Alternatives In J , Van Fanstermarken (ed) , Reading In Financial
Mauket Institutions , New Yourk : Meredith Corporation , 1969 , 299 –
307 .
12. Van Horne , J. Financial Management and Policy . N. G: Prentice –
Hall , 1989 .
13. Welshans M. And Melicher,R. , “ Finance : Introduction To Markets “ ,
Institutions And Mangement III : South – Western Pub. , 1984 .
14. Young R . , “ Inter bank Lending Makes Me Nervious , Banking
Journal (Mar. 1983) , 82 , 84 .

البابج الاول البحوث
(١٠٩)

أو لا : معلومات تعريفية:

١ .الجنس : ذكر أنثى

٢ .العمر : سنه

٣ .المركز الوظيفي الحالي:

٤ .مدة خدمه بالمنصب الحالي : سنه

٥ .التحصيل الدراسي:

ثانياً : إستراتيجيات تنمية الموارد الماليه:

أ إستراتيجية تنمية الودائع.

أ المقياس

إستراتيجية

تنمية

الودائع.

ت

الأسئله

اتفق اتفق تماماً اتفق إلى

حد ما

لا اتفق لا أتفق

إطلاقاً

١. تسعى الإدارة إلى تنمية الودائع الأولية.

٢. تسعى الإدارة إلى تنمية الودائع المشتقة (إيداع جزء

من قيمة القرض في الحساب الجاري للعميل)

٣. تسعى الإدارة إلى جذب الودائع من خارج القطر.

ب إستراتيجية زياده رأس المال.

المقياس

ت الأسئلة

اتفق اتفق تماماً اتفق الى

حد ما لا اتفق لا اتفق

اطلاقاً

٤. تسعى الإدارة لزياده رأس المال من خلال إضافة الأرباح

الإحتياطيه المحتجزه في المصرف إلى قيمة أسهم العميل.

٥. تسعى الإدارة للأكتتاب بالأسهم بواسطة مودعي نفس

المصرف.

الاستبيان

الباب الأول البحوث

(١١٠)

٦. تسعى الإدارة للأكتتاب بالأسهم بواسطة مودعي مصرف

آخر.

ج إستراتيجية الحصول على القروض.

المقياس

ت

الأسئلة

اتفق أتفق تماماً اتفق إلى

حد ما

لا أتفق لا أتفق

إطلاقاً

٧. تسعى الإدارة للإقتراض من المصارف الأخرى

٨. تسعى لشراء شهادات الإيداع التي يتصدرها المصارف

الأخرى.

٩.

يقوم المصرف ببيع أوراق ماليه إلى مصرف آخر على أن

يقوم المصرف البائع بشراء هذه الأوراق فيما بعد بسعر

متفق عليه مقدماً.

د إستراتيجية تخفيض الإحتياطي القانوني.

المقياس

ت الأسئلة

اتفق اتفق تماما اتفق الى

حد ما لا اتفق لا اتفق

اطلاقا

١٠ . تسعى الإدارة للإحتفاظ بحد أدنى من الودائع لدى البنك المركزي كأحتياط قانوني.

١١.

يحق للمصرف الإحتفاظ برصيد أقل من الأحتياطي القانوني خلال فترة مراجعة البنك المركزي لأرصدة المصارف التجارية لديه على أن يتم تعويض ذلك في فترة الأحتياطي التاليه برصيد يزيد عن الأحتياطي السابق.

البابج الأول البحوث

(١١١)

ثالثاً : سياسات الائتمان المصرفي:

المقياس

ت الأسئلة

اتفق اتفق تماماً اتفق إلى

حد ما

لا أتفق لا أتفق

إطلاقاً

١٢ . تسعى الإدارة لتحديد حجم محفظة القروض على أساس موقف المصرف وحجمه وبيئته التنافسيه.

١٣.

تسعى الإدارة إلى تحديد أنواع القروض للوصول إلى التشكيله المناسبه لتنويع الإستثمارات وتنويع المخاطر التي يتحملها المصرف.

١٤ . تسعى الإدارة للإحتفاظ بملف يتضمن ملخص دوري عن موقف العميل.

١٥ . تسعى الإدارة لتحديد مستويات المسؤوليه أو الأشخاص المخولين صلاحية منح القروض.

١٦ . تنص السياسه الإقراضيه للمصرف على شروط ينبغي الإلتزام بها.

١٧ . تشمل سياسة الإقراض على توفر نظام كامل الرقابه

الصارمه على القروض__